الرسول ﷺ بقوله: «الغلام مرتهن بعقيقته: تذبح عنه يوم السابع، ويسمى ويحلق رأسه»[1] وفي هذا الإنفاق والنحر وإطعام الفقراء توسعة على أهل البيت والفقراء[2].

بالإضافة للنفقات الواجبة شرعًا، هناك العديد من النفقات التطوعية كالصدقات التطوعية، والوقف والهبات والنذور، وهي جميعًا تضيف إلى تيار الإنفاق للمجتمع[3].

بالنسبة للإنفاق العام والحكومي: اصطلح فقهاء الشريعة الإسلامية على تسمية النفقات بالمصارف، فأطلقوا على الإنفاق العام مصارف بيت المال، أي أوجه صرف المال[4]، وأهمها بيت مال الزكاة، الذي حدد الحق سبحانه وتعالى مصارفه الثمانية تحديدًا.

المطلب الثالث

أثر الزكاة في زيادة الإنفاق

الزكاة هي أهم أنواع الإنفاق الصدقي في الإسلام، فهي الصدقة المفروضة شرعًا، أي الصدقة الإجبارية، المتكررة سنويًا، على كل ما توافرت فيه شروطها. إلا أن دور الزكاة لا يقتصر على هذا المجال، وإنما يمتد ليحقق دورًا هامًا في مجال الإنفاق الاستهلاكي، إذ فضلاً عما وقفنا عليه من كون الزكاة أداة فعالة في زيادة الاستثمار، فإن لها دورًا فعالاً في مجال زيادة الإنفاق على أنواعه، حتى أن البعض يرى فيها حربًا على النماء، وحدًا من فرص الرخاء، فهم يرون أن الزكاة تحول موارد كان من الممكن أن يستثمرها الأغنياء في مشروعات إنمائية تزيد الإنتاج، إلى الفقراء الذين ينفقونها في استهلاك المنتجات، بل إن البعض يرى فيها تشجيعًا للفقراء على التبطل بدلاً من العمل المنتج، في حين كان من الأولى أن يوجهها

---

(١) للترمذي والحاكم في مستدركه عن سمرة. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص٢٠٧ حديث رقم ٥٨١٩.

(٢) بابللي: المال في الإسلام. مرجع سابق. ص ٨٩-٩٠.

(٣) المرجع نفسه. ص ٩٠-٩٧.

(٤) الكفراوي. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام في الإسلام. مرجع سابق. ص٨.

الأغنياء في خلق العمالة، وفي ذلك فائدة للفقراء والمجتمع كله في الوقت نفسه[1]، إلا أن اقتصار الزكاة على حالات معينة، لا تؤثر في حوافز العمل، كحالات العجز والشيخوخة والبطالة الإضطرارية، يحول دون تحقق هذه المخاوف، إذ أن إطلاق النفقات دون قيد أو شرط يؤدي في العمل، كما أثبتت التجربة[2]، إلى هبوط مستوى الرغبة في العمل والادخار والميل إلى الكسل والتراخي اعتمادًا[3] على ما يقبضه الفرد من مساعدات مالية وعينية، إلا أن التشريع الإسلامي للزكاة، بما يضعه من قيود منظمة، يضمن عدم ركون مستحقي الزكاة إلى الكسل، والعزوف عن الإنتاج، بل إنه لا يشجع الناس على الاستمرار في أخذ الزكاة، وإنما عليهم أن يرفعوا من مستواهم، بحيث يتحولون إلى طائفة المخرجين للزكاة، أو على الأقل طائفة من لا يستحقون الزكاة[4].

بذلك وضع تشريع الزكاة الضوابط التي تضمن تحقيق الآثار الإيجابية لفريضة الزكاة على كل من الإنفاق الاستثماري، والإنفاق الاستهلاكي بأنواعه[5].

من ناحيه الحماية:

إن إخراج الزكاة لا يكون إلا عن ظهر غني، أي بعد فراغ المال من حوائجه الأصلية، وهي النفقات الاستهلاكية اللازمة للفرد ومن يعول، وما يحتاج إليه لدفع الهلاك عن نفسه تحقيقًا أو تقديرًا كالنفقة، ودور السكن، وآلات الحرب، والثياب المحتاج إليها لدفع الحر والبرد، وآلات الحرفة، وأثاث المنزل، ودواب الركوب، وكتب العلم لأهلها، فإن العلم عندهم كالهلاك[6]، وعلى ذلك فإن الزكاة لا تقيد

---

(١) خوض النمو العادل في الإسلام، مرجع سابق، ص٤.

(٢) أثبتت الدراسات التطبيقية في الولايات المتحدة الأمريكية أنّ إعانة البطالة التي تمنحها الدولة في قطاعات معينة قد أدت إلى رفض بعض العمال العمل باجر يساوي الإعانة الممنوحة، إذ يفضل العامل في هذه الحالات البقاء في حالة بطالة والاستمرار بالتالي في الحصول على الإعانة، ولا يبدأ في التفكير الجدي في العمل إلا عند أجر يفوق بكثير هذه الإعانة، وهو نفس ما حدث في إنجلترا عند اصدار أول قانون للفقراء بها.

(٣) أباظة: الاقتصاد الاسلامي. مرجع سابق. ص١٢٦

(4) Khan (Fahim): Macro Consumption in Islamic Framework.
في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني – المجلد الأول سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، ص٨.

(٥) راجع الباب الثاني، الفصل الأول

(٦) ابن عابدين. رد المحتار على الدر المختار. المشهور باسم «حاشية ابن عابدين». مرجع سابق. المجلد الثاني. ص٦. ابن نجيم الحنفي. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. مرجع سابق. المجلد الثاني. ص٢٢٢.

الإنفاق الاستهلاكي على أنواعه المختلفة، بل تعمل على تشجيعه، طالما كان في الحدود التي رسمها الحق سبحانه وتعالى، من حيث لا تقتير ولا إسراف.

من ناحية المصارف:

تؤدي مصارف الزكاة، بصفة عامة، إلى زيادة الإنفاق الكلي على استهلاك السلع والخدمات، بما تمدّ به عديمي ومحدودي الدخل من الفقراء والمساكين بدخول في صورة مال سائل يستخدمونه للإنفاق على الاستهلاك العائلي، بشراء ما يحتاجون إليه من السلع والخدمات، أو في صورة عينية بتقديم تلك السلع والخدمات إليهم مباشرة[1]، وينطبق القول نفسه على ابن السبيل الذي يعطي من الزكاة لانقطاعه عن ماله، وهو ما يجعله في وضع مماثل للفقراء والمساكين، حيث يتميزون جميعًا بتزايد الميل الحدي للاستهلاك، وتناقص الميل الحدي للادخار، وهذا من شأنه أن يدعم تيار الإنفاق الاستهلاكي[2].

القانون النفسي الأساسي للاستهلاك هو أن الأفراد يتجهون، كقاعدة عامة، إلى زيادة استهلاكهم حينما تزداد دخولهم، ولكن الزيادة في الاستهلاك لا تكون بقدر الزيادة في الدخل، بل تقل عنها[3].

يكون الفارق أكبر لدى الدخول العالية، بينما تنخفض هذه الفجوة لدى ذوي الدخل المحدود، أي أن الميل الحدي للاستهلاك لذوي الدخول العالية أقل منه لدى ذوي الدخول المحدودة، وعلى ذلك فإن أثر الزكاة الفعال يكون تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق مستوى عال من النشاط الاقتصادي.

لقد أثبتت الدراسات التحليلية أن فرض الزكاة يزيد كلاً من الميل الحدي، والميل المتوسط للاستهلاك، سواء أكان الاقتصاد يواجه دالة استهلاك خطية أم غير خطية[4].

تكون الصورة الواقعية لدالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، والتي تتجدد نتيجة لوجود الزكاة، هي قيام جميع أفراد المجتمع المسلم بالاستهلاك عند نقطة

---

(١) شحاتة: التطبيق المعاصر للزكاة، مرجع سابق، ص٦١.

(٢) الكفراوي: سياسة الانفاق العام في الإسلام، مرجع سابق، ص٣٧٤

(3) Keynes: General Theory; op. cit., p: 96.

(٤) متولي: التوازن العام، مرجع سابق، ص٣-٤.

أعلى من الصفر، تمثل الاستهلاك عند حد الكفاية، سواء أتم الإنفاق على هذا القدر من استهلاك السلع والخدمات، والذي قرره الشرع الإسلامي كحق لكل فرد من أفراد المجتمع، من دخول الأفراد أنفسهم، أم من نصيبهم المقرر في فريضة الزكاة، فيتم تمويل هذا الاستهلاك من دخل الكفاية، وليس عن طريق الادخار السالب، كما هو الحال في الاقتصاديات غير الإسلامية، ويؤدي ذلك إلى أن دالة الادخار لا تبدأ من نقطة سالبة تحت الصفر، وإنما تبدأ من نقطة الصفر، عندما يكون الدخل مساويًا للاستهلاك عند حد الكفاية، ثم ترتفع نظرًا لزيادة الادخار مع زيادة الدخل[1].

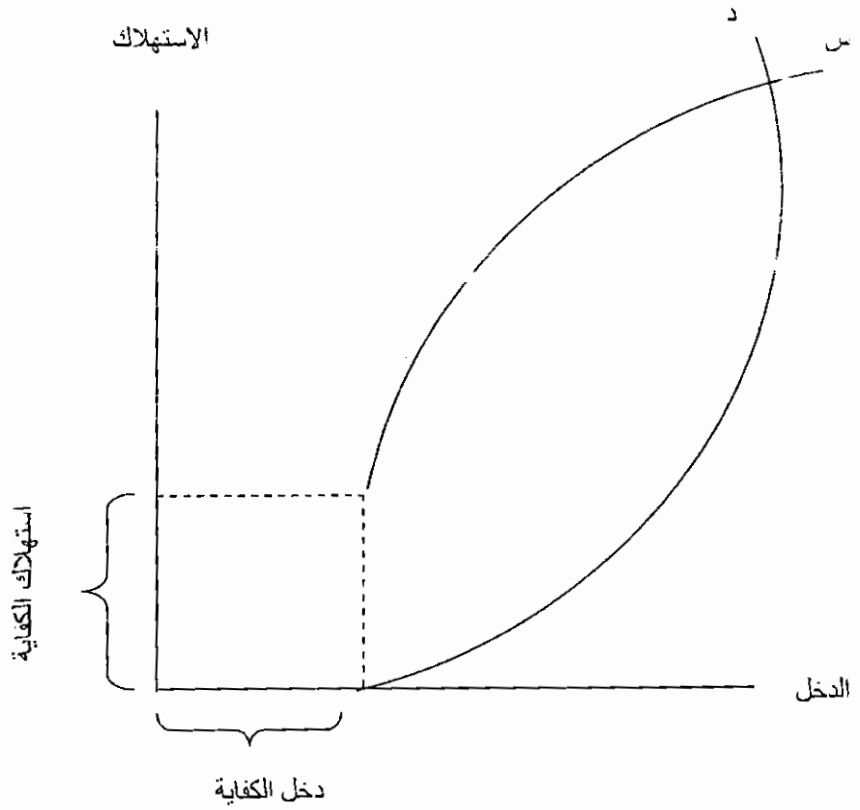

(١) شكل دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي (بتصرف). في اللحياني (سعد حمدان): الأثر الاقتصادي للزكاة (بحث تحت إشراف د. رفعت العوضي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص ٢٥-٢٦.

كذلك نلاحظ ، أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل حتى يصل إلى الصفر ، وذلك عندما تدخل دالة الاستهلاك منطقة الإسراف والتبذير ، المنهي عنهما شرعًا ، والدخل المشار إليه هو الدخل المتاح في أيدي الأفراد ، أي الذي يمثل طلبًا فعليًا .

لقد اتفق الفقهاء ، على أن من لا مال له ، وكان عاجزًا عن الكسب ، يعطى ما يكفيه ، مثل الصانع الذي لا تقوم صناعته بكفايته ، والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته ، والجندي الذي لا يقوم إقطاعه بكفايته ، وكذلك كل من كان في رباط أو زاوية ، وهو عاجز عن كفايته[١] .

كذلك فإن الاستثمارات الفردية والعسكرية والحكومية التي تحثّ مصارف الزكاة على إيجادها ، تؤدي إلى إيجاد العديد من فرص العمل التي ترفع مستوى الاستهلاك في المجتمع من خلال ما توزعه من دخول للعاملين بها ، الأمر الذي يدفع مستويات النشاط الاقتصادي إلى أعلى بفعل ميكانيكية التزاوج بين المعجل والمضاعف .

كذلك يتضح من خصائص الاستهلاك وضوابطه في الإسلام أن معدل انخفاض كل من الميل المتوسّط والميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل يكون أقل في اقتصاد إسلامي عنه في اقتصاد غير إسلامي ، وذلك بسبب تطبيق فريضة الزكاة في الأول ، على أن تعاليم الإسلام الأخرى كالنهي عن الإسراف والترف ، والتذكير بثواب الآخرة ، تميل إلى تخفيض الميل المتوسط للاستهلاك[٢] ، مما يسقط الحجة القائلة باحتمال إقبال المسلمين على إنفاق كل دخولهم وثرواتهم ، تفاديًا لإخراج الزكاة ، وهو اعتراض لا يمكن أن ينطبق على السلع التجارية والصناعية والخدمية ، حيث لا يعقل أن يبدد مالكها كل ربحه ورأس ماله ، لمجرد تفادي دفع الزكاة[٣] . كما أنه لا ينطبق على الإنفاق الاستهلاكي حيث تكون سلة الاستهلاك Consumption Basket للمسلم أصغر منها بالنسبة لمستهلك الاقتصاد الوضعي ، ذلك بالإضافة إلى وجود حدود على استهلاك محتويات هذه السلة ، بعيدًا عن الإسراف والتبذير[٤] .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٥ – ٢٦ .

(٢) متولي . التوازن العام ، مرجع سابق ، ص٨ .

(3) Ur Rahman (Afzal): Economic Doctrines of Islam; op. cit., p: 247..

(4) Khan: Macro Consumption....; op. cit., p: 8.

كذلك تبين مبادئ الاقتصاد الإسلامي أن الأثر الديناميكي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي، يؤدي في المدى القصير، إلى زيادة الميل للاستهلاك، ولكنه يؤدي، في المدى الطويل، إلى زيادة الميل للادخار، وبالتالي للاستثمار[1]. وهو في الحالتين يؤدي إلى الإرتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي، ودفع الحركة التنموية إلى الأمام. ذلك أن زيادة الاستهلاك يكون لها أثرها في إيجاد الأسواق المناسبة، وزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد، ويكون لهذا العنصر أهمية كبرى في حفز النشاط الاستثماري. وفي العصر الحديث نجد بعض الدول الغنية المتخمة التي تفتقد الأسواق الملائمة تتبرع بأموال من عندها لبعض الدول الفقيرة، لا لله، ولكن لكي تخلق قوة شرائية لمنتجاتها[2]. ومما يحرك النشاط الاقتصادي للدولة، أن حقوق الفقراء والمساكين وابن السبيل ممثلة في الزكاة التي آلت إليهم من الأغنياء تمثل زيادة في دخولهم، وتعبر عن قوة شرائية تولّد طلبًا فعالاً على السلع، مما يحرك الهياكل الاقتصادية نحو مزيد من الإنتاج، لتقابل الطلب المتزايد على السلع التي يستهلكها الفقراء والمساكين، بعد حصولهم على حقوقهم من الزكاة المفروضة[3].

نخلص من هذا المبحث إلى:

- يسهم الإنفاق الاستهلاكي والتطوعي والعسكري والحكومي في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.
- تلعب فريضة الزكاة دورًا هامًا في زيادة الإنفاق الكلي الذي يتجه أساساً إلى السلع الضرورية والتحسينية.
- تتميز دالة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بأنها تبدأ من مستوى مرتفع يمثل استهلاك الكفاية.
- إن تطبيق فريضة الزكاة يجعل الميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أعلى منه في أي اقتصاد أخر، ويرفع من القدرة الاستيعابية للاقتصاد.
- إن ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تميل إلى تخفيض الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل.

---

(1) Ibid. pp: 8-22.

(٢) الكفراوي: سياسة الانفاق العام في الاسلام. مرجع سابق، ص٣٧٤.

(٣) محمد (قطب ابراهيم): السياسة المالية لعمر بن الخطاب (الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. سنة ١٩٨٤م) ص٣١

خلاصة الفصل

للزكاة آثار تنموية مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

- فرض الزكاة كنفقة على رأس المال تتكرر كل عام، وتهدده بالفناء، يجعلها أداة فعالة في محاربة الاكتناز، ودفع رؤوس الأموال إلى المجالات الإنتاجية الحلال.
- فرض الزكاة على رؤوس الأموال النامية، فعلاً أو تقديرًا، يؤدي إلى حثّ أصحابها على استثمارها، حتى يكون إخراج الزكاة من العائد لا من رأس المال، مما يرفع من الحافز على الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.
- فرض الزكاة كنفقة على رأس المال، يؤدي، حتى في فترات الأزمات الاقتصادية، إلى الاستمرار في الاستثمار حتى بعد انخفاض المعدل الحدي للربح المتوقع عن الصفر، مما يسهم في زيادة الاستمارات الفعلية في الاقتصاد الإسلامي.
- ترفع الزكاة من الكفاية الحدية لرأس المال، لما تشيعه من جو التفاؤل الذي يسهم في تحسين توقعات أصحاب رؤوس الأموال.
- تسهم مصارف الزكاة وأحكام جبايتها في زيادة الاستثمارات، والمحافظة على الاستثمارات القائمة، وتوفير استثمارات رأس المال الاجتماعي الثابت، فضلاً عن رفع الكفاية الحدية للعنصر البشري.
- فرض الزكاة يسهم في رفع الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخل، ويرفع من القدرة الاستيعابية للاقتصاد الإسلامي.
- إن دور الزكاة في القضاء على الاكتناز، والحثّ على الاستثمار، وزيادة الاستهلاك، يؤدي إلى الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي بصورة تقلل من فرص حدوث الفجوة التضخمية بين إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية وبين لطلب الفعلي عليها.